



## البنك المركزي المصري

### بيان صحفي

٢٥ أغسطس ٢٠١١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٥ أغسطس ٢٠١١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٧٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إتفاقات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إرتفاعا شهريا خلال يوليو ٢٠١١ مقداره ١,٢٠% مقارنة بإرتفاع مقداره ٠,٤٢% خلال يونيو ٢٠١١، وقد إنخفض المعدل السنوي للتضخم العام من ١١,٧٩% خلال يونيو ٢٠١١ إلى ١٠,٣٦% خلال يوليو ٢٠١١ على خلفية الأثر الموجب لفترة الأساس من العام الماضي. وعلى الجانب الآخر فقد إرتفع التضخم الأساسي بنحو ١,٢٤% خلال يوليو ٢٠١١ بعد زيادة بنحو ٠,٤٥% خلال يونيو ٢٠١١، وإنخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي إنخفاضا محدوداً من ٨,٩٤% خلال يونيو إلى ٨,٧١% خلال يوليو مدعوماً بالأثر الموجب لفترة الأساس من العام الماضي. وقد جاءت التطورات الشهرية الأخيرة في كل من التضخم العام والأساسي نتيجة الزيادة في أسعار معظم المواد الغذائية قبل شهر رمضان. ورغم إنخفاض إحتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للإرتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، فإن عدم مرونة آليات العرض بالنسبة لبعض السلع الغذائية على خلفية الظروف المناخية غير المواتية سيؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد إنكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٤,٢% في الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بحجم الناتج في الربع المماثل من العام الماضي مسجلاً أول معدل نمو سنوي سالب في النشاط الإقتصادي منذ إتاحة بيانات الناتج ربع السنوية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ومن الأهمية الإشارة إلى أنه رغم توقع تحقق إنخفاض ملحوظ في النشاط الإقتصادي في بداية أحداث الثورة إلا أن حجم الإنخفاض الفعلي جاء أكبر مما كان متوقعا وذلك على خلفية الإنخفاض الملحوظ في قطاعات السياحة والصناعة والتشييد، وفي ذات الوقت وأخذاً في الإعتبار حالة عدم التيقن المتزايدة التي واجهت المستثمرين في بداية العام الحالي فقد شهدت الإستثمارات تراجعاً حاداً بنحو ٢٦% خلال الربع المنتهي في مارس ٢٠١١ مقارنة بحجم الإستثمارات خلال الربع المماثل من العام الماضي.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تؤثر المتغيرات السياسية الحالية على قرارات الإستهلاك والإستثمار وما لذلك من إنعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الإقتصاد المحلي، وفضلا عن ذلك فإن حالة من الترقب بشأن مدى إمكانية التعافي الإقتصادي عالميا قد تزايدت خلال الأسابيع الماضية على خلفية التطورات في التحديات المالية التي تواجه بعض دول منطقة اليورو، فضلا عن أن معدلات النمو جاءت أقل من المتوقع في عدد من إقتصاديات الدول المتقدمة ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا.

وفي ضوء ما تقدم فإن التباطؤ في نمو الإقتصاد المحلي قد يُحد من المخاطر التصاعدية المحيطة بالرؤية المستقبلية للتضخم، وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بالتضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)